الأنباء
الاحد 27 يناير 2013

عصام الصقر يتوسط الخريجين مع قيادات البنك

# «الوطني» يحتفل بتخريج الدفعة السادسة من متدربي «أكاديمية الوطني»

## العبلاني: البنك يضع تنمية الموارد البشرية في مقدمة أولوياته

احتفل بنك الكويت الوطني بتخريج الدفعة السادسة من الموظفين من برنامج أكاديمية الوطني الذي يهدف إلى تطوير وتأهيل الكوادر الوطنية الشابة في إطار إستراتيجية البنك الهادفة إلى استقطاب الكفاءات الوطنية وتنمية قدراتها.

وحضر الاحتفال نائب الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني عصام جاسم الصقر ومدير عام مجموعة الخدمات المصرفية الشخصية في بنك الكويت الوطني مازن سعد الناهض ومدير عام مجموعة الموارد البشرية عادل حشمة ونائب مدير عام مجموعة الموارد البشرية عماد أحمد العبلاني إلى جانب قيادات من البنك.

وقال العبلاني إن البنك الوطني يضع مسألة التنمية البشرية في مقدمة أولوياته باعتبارها مسؤولية اجتماعية تعكس مبادرات البنك وجهوده في مجال توطين الوظائف والاستثمار بالطاقات البشرية وتمكينها لتصبح قيادات جديدة، وقد نجح البنك الوطني في تكريس نفسه كأحد أبرز مؤسسات القطاع الخاص المحلي التي توفر أمام الكوادر الوطنية الشابة الفرص العملية لتطوير كفاءاتها وأدائها.

وأضاف العبلاني ان البنك الوطني، وفي إطار مبادرته التنموية غير المسبوقة على مستوى القطاع الأهلي في الكويت والمنطقة، ملتزم سنويا بإطلاق الدورات التدريبية للطلبة والموظفين ومنها برنامج أكاديمية الوطني.

وقد أطلق «الوطني» هذا البرنامج التدريبي الفريد من نوعه في المنطقة بهدف الاستثمار في الكوادر الوطنية الشابة والسعي الى استقطابها وتأهيلها. وتتضمن أكاديمية الوطني برنامجا تدريبيا مكثفا مدته 5 أشهر مخصص لحملة الشهادات الجامعية والدبلوم من الكوادر الكويتية الشابة، ويشتمل على مواد تدريب تتناول المبادئ المصرفية، إدارة المخاطر، عمل الفرق، تأكيد الذات، المحاسبة المالية، التسويق، التفاوض، الإقراض الاستهلاكي والتجاري، وذلك بهدف تغطية المعلومات النظرية والمهارات العملية لمختلف تخصصات الصناعة المصرفية.

# .. وتقرير للبنك: فائض الميزانية بين 11 و13 مليار دينار لـ 2012ـ2013

قال بنك الكويت الوطني في تقريره عن تطورات أسواق النفط العالمية والميزانية الكويتية ان أسعار النفط الخام انهت عام 2012 مستقرة ومحافظة على مستواها فوق 100 دولار للبرميل، حيث قاربت أسعار معظم الخامات مستويات قياسية، وذلك بسبب المخاطر الجيوسياسية وتراجع القدرة الإنتاجية الاحتياطية لمنظمة أوبيك.

وأشار «الوطني» الى انه تم رفع توقعات نمو الطلب على النفط قليلا للعام 2013، رغم أنه يبقى متواضعا بالإجمال، متوقعا أن تتراخى أساسيات سوق النفط العالمي.

وحسب توقعات «الوطني» سيتراوح معدل أسعار النفط بين 104 و106 دولارات للبرميل في السنة المالية 2013/2012، ما سيولد فائضا كبيرا في ميزانية الكويت يتراوح بين 11 و13 مليار دينار لهذه السنة المالية.

وفي هذا السياق، أفاد «الوطني» بأن أسعار النفط الخام كانت مستقرة بشكل عام خلال شهر ديسمبر الماضي، لتنهي الربع الأخير من العام 2012 بشكل هادئ، وتراوح سعر خام التصدير الكويتي في نطاق ضيق بين 104 و108 دولارات للبرميل خلال الشهر وحتى بداية شهر يناير، مع انخفاض في النصف الأول من الشهر أعقبه ارتفاع فيما بعد.

وبشكل مماثل، تراوح سعر مزيج برنت بين 107 و113 دولارا للبرميل، وشهد الخام الاسنادي الرئيسي في الولايات المتحدة شهرا أفضل، إذ ارتفع خام غرب تكساس المتوسط من 85 دولارا في منتصف الشهر إلى 93 دولارا مع بداية شهر يناير، ونتيجة لذلك، بلغ الفارق بين مزيج برنت وغرب تكساس المتوسط أدنى مستوى له منذ شهر سبتمبر.

**تقديرات الميزانية (بالمليون دينار ما لم يذكر خلاف ذلك)**

**في إطار سيناريوهات مختلفة لسعر برميل النفط**

| | السنة المالية 2012/2011 | | السنة المالية 2013/2012 | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | الميزانية المعتمدة | الفعلية | الميزانية المعتمدة | السعر الأدنى | السعر المتوسط | السعر الأعلى |
| سعر النفط (دولار للبرميل) | 60,0 | 109,7 | 65,0 | 104,3 | 105,0 | 106,1 |
| الإيرادات الإجمالية | 13,445 | 30,236 | 13,932 | 31,600 | 31,791 | 32,182 |
| الإيرادات النفطية | 12,307 | 28,570 | 12,768 | 30,000 | 30,191 | 30,582 |
| الإيرادات غير النفطية | 1,138 | 1,667 | 1,164 | 1,600 | 1,600 | 1,600 |
| المصروفات الإجمالية (المعتمدة) | 19,435 | 17,007 | 21,240 | 21,240 | 21,240 | 21,240 |
| الفائض (العجز) | (5,990) | 13,229 | 7,308ـ | 10,360 | 10,551 | 10,942 |
| بعد استقطاع احتياطي الأجيال القادمة | (7,335) | 10,205 | 10,791ـ | 2,460 | 2,604 | 2,896 |
| المصروفات الإجمالية (تقديرات الوطني) | - | | - | 20,178 | 19,647 | 19,116 |
| الفائض (العجز) تقديرات الوطني | - | | - | 11,422 | 12,144 | 13,066 |
| بعد استقطاع احتياطي الأجيال القادمة | - | | - | 3,522 | 4,197 | 5,020 |

المصدر: وزارة المالية وتوقعات بنك الكويت الوطني

ولفت «الوطني» الى انه قد يكون من المفاجئ أن أسعار النفط صمدت نسبيا رغم المفاوضات المتقطعة على الهاوية المالية في الولايات المتحدة، والتي كانت قد هددت بدفع الولايات المتحدة إلى الركود في العام 2013، وذلك قبل أن يتم التوصل إلى اتفاق في اللحظة الأخيرة مع نهاية العام، لكن غياب صعود مريح للأسواق عكس الاعتقاد بأن مشكلة تمويل الدين الأميركي قد تأجلت بدل أن تكون قد حلت، وعكس كذلك الهدوء الذي عادة ما يسود في التداولات في فترة نهاية السنة.

من ناحية الإمدادت النفطية، لم تغير أوبيك سياستها الخاصة بالإنتاج وأبقت على السقف الرسمي لإنتاجها البالغ 30 مليون برميل يوميا حتى اجتماعها القادم في شهر مايو.

ورغم أن هذا كان متوقعا بشكل واسع وقد يكون قد ساعد على الحفاظ على استقرار الأسواق في المدى القصير، الا ان البعض يرى أن المنظمة قد تجنبت صعوبة الرد على التراخي المتوقع في أساسيات أسواق النفط هذه السنة مع الحفاظ على الوحدة بين أعضاء قلما يتفقون، وكانت سنة 2012 ككل سنة بارزة بالنسبة لأسعار النفط الخام، فقد سجلت معظم أسعار الخامات الإسنادية متوسط سنوي قياسي.

وجاء ذلك بسبب الأحداث الجيوسياسية، والإنتاج المخيب للدول من خارج أوبيك (ما عدا الولايات المتحدة الأميركية) وتراجع مستويات القدرة الإنتاجية الاحتياطية لأوبيك، كذلك ارتفع معدل خام التصدير الكويتي من 106 دولارات إلى 109. ورغم المناخ الاقتصادي العالمي الهش، تم رفع التوقعات لنمو الطلب العالمي على النفط في بعض الحالات خلال الشهر الماضي.

فقد رفعت الوكالة الدولية للطاقة، مثلا، توقعاتها لنمو الطلب على النفط في العام 2013 من 0,8 مليون برميل يوميا (0,9٪) إلى 0,9 مليون برميل يوميا (1٪)، ويرجع ذلك بشكل جزئي إلى بيانات الإنتاج الأقوى من المتوقع للعام 2012.

وقد رفع ايضا مركز دراسات الطاقة الدولي توقعاته للنمو في العام 2013 من 0,7 مليون برميل يوميا (0,8٪) إلى 0,9 مليون برميل يوميا (1٪)، وذلك ارتباطا بنمو الطلب القوي في الدول التي تتمتع بأسعار مدعومة للطاقة المحلية.

وتراجع إنتاج الخام في دول أوبيك الاحدى عشرة (أي باستثناء العراق) بمقدار 220,000 برميل يوميا في نوفمبر، وهو مقدار كبير، ليصل إلى 27,6 مليون برميل يوميا - وهو المستوى الأدنى الذي استمر لأكثر من سنة.

وجاء حوالي 100,000 برميل يوميا من هذا التراجع من نيجيريا، حيث استمر تأثر الإنتاج بالفيضان الشديد في منطقة دلتا نهر النيجر المنتجة للنفط، وشهدت السعودية أيضا تقليصا في إنتاجها بمقدار 48,000 برميل يوميا، رغم أن الأرقام الحكومية الرسمية تشير إلى تراجع أكبر يفوق 200,000 برميل يوميا.

وتظهر بيانات أخرى من مصادر مباشرة تراجعا إضافيا من ليبيا (18,000 برميل يوميا) وإيران (13,000 برميل يوميا)، فقد تأثر الإنتاج في ليبيا بالإضرابات والتظاهرات في مختلف الحقول النفطية وكذلك في مصفاة راس لانوف، مع توقعات بتأثر إضافي للإنتاج في شهر ديسمبر.

وفي الوقت ذاته، تستمر العقوبات بالضغط على الإنتاج النفطي الإيراني، الذي انخفض تقريبا بمقدار 1 مليون برميل يوميا خلال السنة الماضية.

وانخفض مجموع الإنتاج في دول أوبيك (بما فيه العراق) إلى ما دون 30,8 مليون برميل يوميا، رغم ارتفاع الإنتاج العراقي، وارتفع الإنتاج في العراق قليلا بمقدار 11,000 برميل يوميا ليصل إلى 3,2 ملايين برميل في شهر نوفمبر، ليقارب القدرة الإنتاجية للفترة ما قبل الحرب الإيرانية-العراقية البالغة 3,4 ملايين برميل يوميا، حيث تتطلع بغداد لإضافة 500,000 برميل يوميا إلى قدرتها الإنتاجية لهذه السنة، رغم أن هذا سيكون متوقفا على تحسين البنية التحتية بما فيها الأنابيب ومنشآت التخزين، وكذلك على حل النزاعات المتواصلة مع حكومة إقليم كردستان. وأشار «الوطني» الى انه بعد ارتفاع إنتاج الدول من خارج أوبيك بحوالي 0,8 مليون برميل يوميا في العام 2012، يتوقع أن يرتفع هذا الإنتاج بأكثر من 1 مليون برميل يوميا هذا العام، ويتوقع أن يأتي أقل من ثلث هذا الارتفاع من سوائل الغاز الطبيعي لدول أوبيك، كما سيقود إنتاج أميركا الشمالية على الأرجح هذا الارتفاع المتوقع في إنتاج الدول من خارج أوبيك في العام 2013، مع توقع الوكالة الدولية للطاقة بنمو كبير مقداره 0,9 مليون برميل يوميا في الإنتاج النفطي للولايات المتحدة.

واجمالا، توقع «الوطني» أن يرتفع الإنتاج النفطي العالمي بقدر أكثر تواضعا خلال العام الحالي، حيث سيخفف خفض الإنتاج في أوبيك من الإنتاج الأقوى للدول من خارج أوبيك.

ويتوقع أن تضعف أساسيات السوق النفطي في بداية العام 2013 بسبب تأثير ارتفاع الإمدادات من الدول من خارج أوبيك وتواضع الطلب العالمي، ولكن على الأرجح أن أوبيك ستستجيب للتخفيف من حدة أي انخفاض كبير في الأسعار. وبناء على تراجع قدره 0,3 مليون برميل يوميا في الطلب العالمي على النفط في الربع الأول من 2013 مقارنة بالربع السابق، وبافتراض أن انخفاض الإنتاج في دول أوبيك سيتم التعويض عنه بارتفاع أكبر قدره 0,8 مليون برميل يوميا في إنتاج الدول من خارج أوبيك، فإن العرض سيستمر في تجاوز الطلب ويمكن أن ترتفع مخزونات النفط العالمية بحوالي 1,2 مليون برميل يوميا في الربع الأول، وفي هذه الحالة، يتوقع أن ينخفض سعر خام التصدير الكويتي بشكل طفيف، ولكنه سيبقى مدعوما عند حوالي 100 دولار للبرميل.

وبدلا عن ذلك، يمكن أن يكون الطلب على النفط أعلى من المتوقع، ما سيسمح لأوبيك بالمحافظة على إنتاجها عند المستويات الحالية.

ووفق هذا السيناريو، سينخفض سعر خام التصدير الكويتي قليلا فقط، ولكنه سيبقى أعلى من 100 دولار للبرميل لمعظم هذه السنة.

من ناحية أخرى، تجاوز نمو الإمدادات من الدول من خارج أوبيك التوقعات، فإن الأسعار حينها ستنخفض على الأرجح بشكل أسرع، وفي هذه الحالة، سينخفض سعر خام التصدير الكويتي إلى أقل من 100 دولار للبرميل في بداية السنة، ولكن ذلك سيحفز أوبيك على القيام بخفض كبير للإنتاج قبل منتصف السنة من أجل تفادي انخفاض الأسعار أكثر من ذلك.

### توقعات الميزانية

وقال «الوطني» انه مع بقاء 3 أشهر فقط من السنة المالية الحالية، فإنه لا يوجد مجال واسع لسيناريوهات الأسعار المشار اليها للتأثير بشكل كبير على ميزانية السنة المالية 2013/2012.

حيث سيتراوح سعر خام التصدير الكويتي بين 104 و106 دولارات للبرميل هذه السنة، مقارنة بسعر 110 دولارات للبرميل في السنة السابقة، وإذا جاءت المصروفات الفعلية أقل بنسبة 5٪ ـ 10٪ من مستواها المعتمد في الميزانية.

كما توقع «الوطني»، في حال جاءت الإيرادات أعلى بكثير من مستواها المقدر في الميزانية، يمكن أن يتراوح فائض الميزانية هذه السنة بين 11,4 و13,1 مليار دينار، وذلك قبل استقطاع مخصصات صندوق احتياطي الأجيال القادمة، وسيعادل ذلك 23٪ ـ 26٪ من الناتج المحلي الإجمالي المتوقع للعام 2012.

وخلص «الوطني» للقول انه رغم أن فائض الميزانية للأشهر الثمانية الأولى من السنة المالية قد بلغ 14,7 مليار دينار، فإنه يتوقع أن يتسارع الإنفاق في الأشهر الأخيرة، مخفضا بذلك من فائض الميزانية.

# وزراء مجموعة العشر الصناعية يجتمعون في دافوس لبحث مستقبل التجارة العالمية

دافوس - وكالات: عقد وزراء دول مجموعة العشر الصناعية اجتماعا في دافوس بحثوا خلاله مستقبل التجارة العالمية.

وقال بيان صادر عن وزارة الاقتصاد السويسرية ان الاجتماع تناول اوضاع العمل الراهنة في منظمة التجارة العالمية وأولوياتها في المفاوضات لاسيما تلك المتعلقة بالشأن الزراعي.

واضاف ان دول مجموعة العشر شددت على ضرورة المشاركة البناءة والقيام بدور استباقي في محاولة تحقيق توازن معقول بين تحرير الأسواق الزراعية والحاجة الى استيعاب الوضع الحالي الداخلي للدول الاعضاء والاهتمامات المحددة لكل منها.

واكد الوزراء التزامهم بضرورة الوصول الى نهاية ناجحة لجولة الدوحة لتحرير التجارة العالمية تماشيا مع الفقرة 47 من اعلان الدوحة الوزاري والذي يحدد المجالات المحتملة التي يمكن تحقيق التقدم فيها بهدف تنفيذها في مرحلة لاحقة.

وأشار الوزراء الى أن النظام التجاري متعدد الأطراف لديه دور يؤديه في معالجة الأمن الغذائي العالمي مؤكدين توضيح وتعزيز ضوابط منظمة التجارة العالمية بشأن حظر التصدير والقيود بما من شأنه زيادة ضمان الأعضاء حول قدرتها على الوصول الى المواد الغذائية والأعلاف في الأسواق العالمية.

من جهة أخرى، حدد رؤساء وزراء المغرب وليبيا ومصر وفلسطين ولبنان أمام المنتدى الاقتصادي العالمي معالم الربيع العربي الذي تشهده بعض دول المنطقة.

وقال رئيس مجلس الوزراء المصري د.هشام قنديل «ان طبيعة المرحلة الانتقالية بعد الثورة المصرية تفرض وجود تطلعات مختلفة وهذا امر طبيعي الآن اذ تسير بخطوات متئدة على طريق تغرس فيها الديموقراطية وهو مسار سوف يأخذ وقته».

واشار قنديل الى ان مصر ورثت ارثا اقتصاديا ثقيلا وكبيرا مفعما بالعديد من المشكلات والتحديات وهذا يتطلب توزانا بين اهداف الثورة التي يجب تحقيقها وبين الواقع المتاح لاسيما ان هناك افراطا طبيعيا في تطلعات شعوب الربيع العربي وهذا امر متوقع.

هذا، وقد حث وزير الخارجية الألماني غيدو فيسترفيله في كلمة له أمام منتدى دافوس الاقتصادي العالمي الأوروبيين على عدم التواني في وضع نهاية لأزمة الديون.

وقال فيسترفيله في دافوس: «لن نتمكن من حل هذه المشكلة إلا حين نواصل السير على طريق الإصلاحات». وأضاف فيسترفيله أنه من دون اتخاذ إجراءات صارمة جديدة لتحسين القدرة على المنافسة فلن تجد أوروبا وسيلة لمواجهة مراكز القوى الجديدة في العالم.

# «جلوبل»: أداء بطيء نسبيا لأسواق الخليج في 2012

قال بيت الاستثمار العالمي «جلوبل» في تقرير حول اداء أسواق دول مجلس التعاون الخليجي في عام 2012، انه على العكس من الأسواق الناشئة، والتي ارتفعت في العام الماضي بسبب التدفق الكبير للسيولة، كان أداء أسواق دول مجلس التعاون الخليجي باهتا، بينما واصل الفيدرالي الأميركي برنامجه غير المحدد لشراء السندات ليضمن بقاء واستقرار أسعار الفائدة طويلة الأجل عند مستوى منخفض.

وبينما ارتفعت مؤشرات مورغان ستانلي كابيتال انترناشيونال للعالم والأسواق الناشئة بواقع 13,2٪ و15,1٪ على التوالي في العام 2012، حققت مؤشرات منطقة مجلس التعاون الخليجي نموا تراوح بين 20٪ (دبي) و7٪ (البحرين) خلال العام، أما المملكة العربية السعودية، وهي أكبر سوق في منطقة مجلس التعاون الخليجي، فقد سجلت ارتفاعا بمقدار 6,0٪ في العام 2012، وفي السياق ذاته، استمر الاضطراب السياسي في الشرق الأوسط للعام الثاني

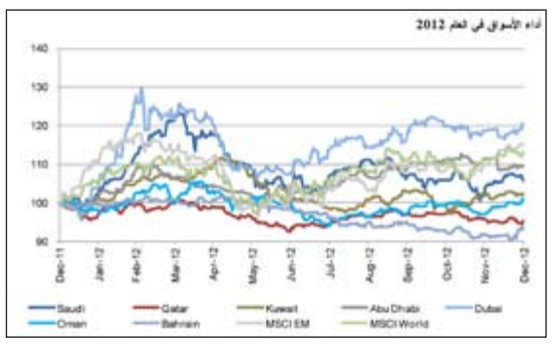


على التوالي، الأمر الذي أثر سلبا على أداء الأسواق خلال العام 2012.

وفقد شهد السوق الكويتي انخفاضا لامس فيه مستويات متدنية جديدة في أبريل 2012 بسبب التقلب السياسي المستمر، في حين، حفزت الأرباح القوية للشركات على دخول السوق لاحقا وأنهى المؤشر العام 2012 بأرباح بلغت 2,1٪ حسب مقياس المؤشر السعري، وكان السوق البحريني هو الأضعف بين أسواق منطقة مجلس التعاون الخليجي والذي انخفض بواقع 6,8٪ في 2012، حيث أثرت الأرباح الضعيفة للشركات والتقلبات السياسية سلبا على المستثمرين، في حين فاق أداء سوق دبي أداء أسواق دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى في العام 2012 وارتفع بمقدار 19,9٪ تلاه سوق أبوظبي حيث نما بواقع 9,5٪، أما السوق القطري، وهو السوق الوحيد بمنطقة مجلس التعاون الخليجي الذي ارتفع في العام 2011، فقد سجل انخفاضا بمقدار 4,8٪ في العام 2012.

من جهة اخرى، حققت القيمة السوقية المجمعة لأسواق منطقة مجلس التعاون الخليجي زيادة بمقدار 5,7٪ سنويا لتسجل 738,9 مليار دولار في العام 2012، ويعود بصفة أساسية للسوق السعودي الذي أسهم بزيادة مقدارها 34,6 مليار دولار في القيمة السوقية خلال العام 2012، تلاه سوق الإمارات العربية المتحدة بمبلغ 9,4 مليارات دولار، في حين أثر تراجع أسواق الكويت والبحرين خلال العام 2012 سلبا على القيمة السوقية المجمعة لأسواق منطقة مجلس التعاون الخليجي بمبلغ 6,5 مليارات دولار.

وحققت أرباح الشركات بمنطقة مجلس التعاون الخليجي نموا سنويا بنسبة 6,9٪ خلال الـ 9 أشهر الأولى من العام 2012، ومن المتوقع أن تسجل المنطقة مزيدا من النمو في الأرباح.

هذا ومن المتوقع أن يكون النمو أقل بشكل ملحوظ من النمو الذي شهده العام 2011 (والذي وصل إلى 31,9٪)، وأن تكون الأرباح أقل من الأرباح المجمعة لدول منطقة مجلس التعاون الخليجي في العام 2007، وقد نمت أرباح الشركات بنسبة 31,9٪ سنويا في العام 2011.

كما ارتفع نشاط التداول في دول منطقة مجلس التعاون الخليجي بشكل ملحوظ في العام 2012، حيث نمت الكمية الإجمالية للأسهم المتداولة بواقع 75,8٪ في العام 2012 لتصل إلى 233,8 مليار سهم بينما ازدادت القيمة المتداولة فيها بنسبة 62,4٪ بالمقارنة مع العام 2011 لتصل إلى 577,9 مليار دولار، وكانت المملكة العربية السعودية الأكثر تداولا من حيث القيمة المتداولة في العام 2012.